

مذكرة

الموضوع : حول رسالة وزير المالية المؤرخة في 19 اوت 2015 تحت عدد 922 المتعلقة بتعيين السيدة حياة الكبير حرم قوتة في خطة رئيس مدير عام بنك تونس الخارجي بباريس.

يرى البنك المركزي التونسي أن التغيير المقترن على رأس بنك تونس الخارجي يطرح العديد من الإشكاليات للإعتبارات الموضوعية التالية :

- من الناحية الشكلية كان من المستحسن قبل إتخاذ قرار التغيير و تطابقا مع معايير الحوكمة الرشيدة المكرسة دوليا :

أولاً : التشاور مع المساهمين المرجعيين للبنك وخاصة البنك المركزي الذي علاوة عن صفتة كمساهم في رأس مال البنك يشكل أحد أهم مموليه نشاطه بوضعه تحت تصرف فرع تونس للبنك خط تمويل هام في حدود مائة وعشرون مليون دولار لتمويل القروض الممنوحة من البنك لفائدة كبرى المؤسسات العمومية التونسية والذي يشكل في الوقت الحاضر جزء هاما من نشاط البنك ومن الناتج البنكي الصافي.

ثانياً : إجراء تقييم لنوعية التصرف الحالي للمسؤول المباشر ومدى مؤالمته وإستجابته لوضعية المؤسسة ومتطلبات تطهيرها وتطويرها.

- تم اختيار الرئيس المدير العام الحالي بناء على كفائه المهنية وتجربته ونجاحاته المشهود بها كمسير سابق بأحد أهم البنوك الخاصة الناشطة بالساحة المصرفية التونسية والتي ساهم بقسط وافر في نموه وإزدهاره. وهو ما تشهد عليه سيرته الذاتية في الميدان البكى والمالي و التي لا وجه للمقارنة بينها والسيرة الذاتية للمترشحة المقترحة.

- يمر بنك تونس الخارجي بوضعية حرجة نظرا لتردي وضعيته المالية خلال السنوات الأخيرة وشبه توقف لنشاطه وتسجيل خسائر متراكمة هامة (35,5 مليون أورو) الأمر الذي قد يجعله عرضة لسحب الترخيص من قبل سلطة الرقابة الحذرة والإندماج الفرنسي .ACPR

وأمام هذه الوضعية ركز السيد العجمي في مدة قصيرة خطة عمل إستعجالية تهدف إلى مجابهة الوضعية الصعبة للبنك تتضمن أربعة محاور مرتبة حسب الأولوية :

المحور الأول : تحسن العلاقة مع سلطة الرقابة الحذرة الفرنسية و ذلك بطمئناتها حول نوايا المساهمين المرجعين في تصحيح وضعية البنك وتنفيذ خطة إعادة هيكلته.

وقد مثلت شخصية السيد العجمي وجدته وحرفيته في تنفيذ برنامج الإصلاح أحد العناصر الأساسية في تحسن العلاقة مع سلطة الرقابة الفرنسية .

المحور الثاني : إعادة علاقات العمل مع مسدي الخدمات للبنك لا سيما الشركات ذات الصلة باستغلال وصيانة المنظومة المعلوماتية .

المحور الثالث: تدعيم التنظيم الداخلي للبنك بتقنين عمل مختلف اللجان الداخلية ووضع دليل مرجعي في مجال منح القروض ووضع هيكل تنظيمي جديد.

المحور الرابع: تحسين متابعة ملفات الحرفاء وإعادة علاقات العمل مع حرفاء محل نزاع ومتابعة لصيغة لملفات القروض المجمعة (crédits syndiqués) حالة بحالة.

- إنكباب الرئيس المدير العام على إعداد برنامج إستراتيجي لتطوير نشاط البنك على المدى المتوسط.

- إن تغيير الرئيس المدير العام بعد أقل من سنة من تاريخ تعينه يعبر عن إرتباك المساهمين المرجعيين وترددهم في تنفيذ برنامج الإصلاح وإعادة الهيكلة وقد يؤدي هذا التغيير إلى تشدد في موقف سلطة الرقابة الفرنسية وإنخاذها لقرارات تهدد كيان البنك بل حتى وجوده بإعتباره مهدداً بسحب الترخيص.

- إن تغيير المسؤول الأول الحالي يعتبر من الناحية الزمنية غير مستحب بإعتبار وأن البنك يخضع في الوقت الحالي لعملية مراقبة شاملة من طرف هيئة الرقابة الفرنسية المختصة وهو ما يطرح بكل تأكيد إستمرارية التواصل بين قيادة البنك ومسؤولي هيئة الرقابة الفرنسية ويمكن أن يؤدي إلى إستنتاجات غير حميدة بالنسبة للبنك.

- إن المترشحة المقترحة هي حالياً نائبة بمجلس نواب الشعب ويمكن أن تستخرج سلطة الرقابة الفرنسية أن هاته التسمية لها صبغة سياسية.